المبحث الرابع

فى منع الدفع بأموال المسلمين إلى السفهاء ومنهم الكفار والجهال بالأحكام

المال قوام الحياة وعمادها ، به صلاح المعاش وزاد المعاد ، لذلك رأينا الله سبحانه وتعالى يأمرنا بحسن التصرف فيه بالاعتدال فى إنفاقه وعدم إهداره بالتبذير والإسراف ، فكان ما رأينا من القواعد والأحكام التى ذكرناها فى الصفحات القليلة السابقة . .

ولقد جئنا فى « حكمة الكتاب » بآيتين من كتاب الله ذُكِرتا فى سورة النساء ، إحداهما تحضّنا على عدم دفع أموال المسلمين إلى غيرهم من الكفار ، والثانية تنبهنا إلى ما يريده الكفار ويخططون له عن غفلة المسلمين ، فيميلون عليهم ميلة واحدة .

يقول تعالى : (ولاتؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا) .

ويقول عز وجل : (ودَّ الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة) ، فالله سبحانه وتعالى يمنعنا ألا ندفع مال المسلمين إلى السفيه وغير البالغ حتى لوكان من المسلمين ، وحتى لوكان المال مال هذا السفيه أو مال غير البالغ ، ومعلوم أن الكفار والجهال بالأحكام هم والسفهاء سواء . . ولكن الكفار يزيدون على ذلك كفرهم ، من أجل ذلك نهانا الله أن نؤتيهم أموال المسلمين ، بل إن العلماءقد كرهواأن يوكل المسلم ذميًّا بالبيع أو بالشراء أو أن يدفع إليه مضاربة . يقول عمر رضى الله عنه : « من لم يتفقّه فلا يتجر فى سوقنا » . فالكفار إذا وضع مال المسلمين تحت أيديهم ، فإنهم يستعملونه ضد الإسلام والمسلمين فى كل محرم ، ويتعاملون فيه بالربا ، ويسخرونه سلاحاً فى أيديهم يدمرون به اقتصاد المسلمين ، وكذلك الجهال بالأحكام لا يدفع إليهم المال لجهلهم بفاسد البِياعات من صحيحها ، وعدم تمييزهم بين حلالها وحرامها .

ولأن المال هو العدة والعتاد ، فقد أخبرنا العليم الخبير بأن خصوم الإسلام يرجون (فيما يرجون) أن نغفل السلاح والمتاح . . فنضعف ثم نعجز عن المقاومة ، وعندئذ يميلون علينا ميلة واحدة . . وعجيب برغم ذلك أن يستسلم العرب والمسلمون للغفلة التى ترتب عليها فيما نرى اليوم ضياعهم فى أرضهم ، ووهن عزيمتهم ، وهوان شأنهم ، لكن ذلك لابد أن يكون إلى حين . . لأن الأيام دول ، ولأن الله سبحانه وتعالى دائماً يقيّض لهذا الدِّين من ينصره ، فالله بالغ أمره ، ولابد أن المسلمين سينهضون ويغيرون من حالهم ، فيستيقظون يقظة شاملة عميقة . . ويكون لهذه اليقظة كما كان من قبل – آثار إنسانية وحضارية صادقة .

وفى مجال المال والبترول فإننا نسمع اليوم عن رغبة الشعوب الإسلامية فى إعادة النظر فى وظيفة التمويل ومشكلات الائتمان وتوظيف المدخرات وفقا للشريعة الإسلامية ، وفى هذا الأمر ،فإنهم سيجدون فى الكتاب والسنة مدداً لهم ،وفيها أحكام مستقرة منها تحريم الربا ، وتحريم إيداع أموال المسلمين بين أيدى خصومهم وتحريم تسليم المواد الاستراتيجية إلى أيدى أعداء الإسلام والمسلمين .

إن القارئ ليعجب حين يعلم أن بعض المجتهدين من قدامى الفقهاء المسلمين ، مثل الفقيه الحنفى الإمام « محمد السرخسى » ، قد كتب فى القرن الخامس للهجرة فصولا مطولة ، عما يجوز الاتّجار به فى أسواق غير المسلمين ، وما لا يجوز ، مخافة أن يستخدموه فى قهر الأمة الإسلامية . . فالفقه الإسلامى فقه عظيم ناضج وكامل ، وأحكامه كافية وواضحة والقياس عليها يسمح بالتطبيق على مزيد من الوقائع التى لم تكن معروفة عند الأوائل . . .

وأما عن البترول . . فقد تزايدت به ثروات المسلمين . . بل هى تتزايد فى كل عام . . لكنها جميعاً موظفة خارج البلاد الإسلامية فى بنوك أوربا وأمريكا بأيدى خصوم الإسلام . . وهى أموال كانت محدودة قبل حرب مصر ضد إسرائيل ، ومن كانوا يساندونها من خصوم الإسلام فى العاشر من رمضان . أما بعد الحرب . . فقد ظهرت أهمية وخطر استثمار هذه الأموال خارج البلاد الإسلامية . . كما ظهرت الأهمية الحقيقية لبترول المسلمين . . فقد كانت الأرقام المعلنة قبل الحرب تهون من نسبة اعتماد أمريكا ودول الغرب على بترول العرب ، حتى قالوا إن هذه النسبة غاية فى التواضع ، إذ هى لاتزيد على ٦ر١٪ مما تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم إنها لم تكن تزيد فى كل الأحوال عن ٥ر١٧ ٪ حين تتفاوت إحصائياتهم . . لكنه اتضح فيما بعد . . أن أساطيل أمريكا والغرب ، الموزعة فى البحر الأبيض المتوسط وفى الخليج العربى وفى الشرق الأقصى ، قد

فقدت مصادر التموين بالبترول ، لأن البلاد التى كانت تمدها من قبل قد توقفت احتراما لقرار الدول المنتجة للبترول ، حين فرضت الحظر ، وحين هددت كل من يخرج عن سياسة العرب بأنه سيتعرض لذات المعاملة التى عامل بها العرب أمريكا وهولندا[١] ولو أن النسبة كانت ٥ر٦٪ أو حتى ٥ر١٧٪ كما كانوا يعلنون لما توقفت الأساطيل[٢] وكما أعلن رؤساء الغرب وأمريكا تخفيض نسب استهلاك الوقود ، حتى بالنسبة للسيارات ، بل لما سمح وزير الدفاع لنفسه – نيابة عن سادته – بأن يهدد الدول العربية باتخاذ إجراءات عسكرية لاحتلال مناطق البترول ، بل إنه سمح لنفسه كذلك بالإشارة عن بعد إلى إعادة النظر فى توجيه الصواريخ العابرة للقارات ، وعلى القارئ أن يجتهد فى فهم هذا التلويح بإنزال العقوبة . . ومن المقصود به ؟ لهذا نقول إن أمر البترول . . وأرصدة دول البترول . . أمر جد خطير . . فليعلم المسلمون هذا ، وليقدروا التفاوت فى الأرقام المعلنة عن أرصدة البلاد الإسلامية لدى الدول الغربية ، وليفهموا تفاوت التقديرات المعلنة عن الإتاوات وأرباح البيع المباشر من حكومات البلاد الإسلامية إلى حكومات البلاد المستهلكة للبترول .

---

(١) كذلك جنوب أفريقيا والبرتغال فقد قدمت جنوب أفريقيا طائرات عسكرية لإسرائيل ، وسمحت البرتغال باستعمال الولايات المتحدة الأمريكية لقواعدها العسكرية لتسهيل نقل القوات والمعدات الأمريكية إلى إسرائيل .

(٢) فى دراسة قدمت فى مؤتمر البترول العربى الثامن بالجزائر ٣ / ٦ /١٩٧٢ أمكن حصر مدى طلب الولايات المتحدة الأمريكية على البترول فى الجدول الآتى :

بيان	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الطلب المحلى	١٤ر٧	١٨ر٥	٢٢ر٧	٢٦ر٤
أرباح التصنيع والصادرات والتغير فى المخزون ٪	–	,١	,٢	,٤
الإمدادات المطلوبة	١٤ر٧	١٨ر٤	٢٢ر٥	٢٦ر٠
إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بعد استبعاد المنحدرات الشمالية	١١ر٣	١٠ر٥	٩ر٨	٩ر١
إنتاج المنحدر الشمالى من البترول الخام والمكثف	–	,٦	٢,٠	٢,٠
الخام المستخرج من زيت الصخر الواردات	–	–	–	٠,١
الواردات	٣ر٤	٧ر٣	١٠ر٧	١٤ر٨
نسبة الواردات إلى الطلب المحلى	٢٣٪	٣٩٪	٤٧٪	٥٧٪

وعلى أية حال فعلى الرغم من غموض الموقف فى كل أركان المعمورة بخصوص هذا الموضوع ، فهناك جملة حقائق قد استقرت ولا سبيل إلى إنكارها أو إغفالها . . وهى :

أولا : أن المسلمين إذا كانوا قد أخطأوا فى السنين القريبة الماضية ، فإنهم من الآن فصاعداً لا يجوز لهم أن يسلموا أموالهم لغير المسلمين ، حتى لا تكون لهذا (الغير) الغلبة على المسلمين ، فى أرضهم وبأموالهم ، وإلى هذا الرأى دعا الإمام « مالك » رضى الله عنه ، فى المدونة الكبرى .

ثانيا : إن تقصير الأمة الإسلامية فى اتخاذ الأسباب الكفيلة بالعزة والمنعة فى دار السلام ، هو بكل بساطة انسلاخ عن الإسلام ، وبالتالى فإنه يتعين على الأمة الإسلامية من الآن فصاعداً أن تحرص على مواردها وأن تتولى بسلطاتها الشرعية التصرف فيها .

ثالثاً : إن الجدل الذى لا ينتهى ، والذى بدأ فى قرون مضت حول الربا والفائدة والفايظ والفايز والحطيطة والخصم ، هذه كلها قضايا جدلية لا يريد الناس أن ينتهوا فيها إلى رأى موحد .

رابعاً : إن الإسلام لا يدعو إلى تدمير الاقتصاد فى أى ركن من أركان المعمورة وإنما يدعو إلى السلام وتحقيق مصالح العباد ، من كان منهم يؤمن بالله ورسوله ، ومن كان منهم فى معسكر آخر . . وإنه لخطأ فادح أن يظن أى مكابر من خصوم الإسلام أن العرب والمسلمين حين يوجهون اقتصادهم لتحقيق مصالح بلادهم ، فإنهم بذلك يدمرون اقتصاد غير المسلمين[1]

ذلك أن القرآن الكريم يقول : (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) .

خامساً : أن أهمية دراسة قضايا التمويل والائتمان وتوظيف المدخرات فى دار الإسلام تتزايد كلما تضخمت فوائض أرصدة البترول ، إذ أن هذه القضايا كلها قضايا ملحة ومعاصرة تناقشها اليوم

---

(١) جاء فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٤/ ١٢/١٩٦٢ (إن حق الشعوب والأمم فى السيادة الدائمة على ثرواتها ومصادرها الطبيعية يجب ان يمارس بما يكفل مصلحة تنميتها الوطنية وخير شعب الدولة المعنية) .وعلى هذا الأساس يجيز القانون الدولى أى تصرف من الدولة فى مواردها الطبيعية حتى إذا تعارض مع اتفاقية سابقة . شريطة أن يبنى على سبب من الأسباب الآتية :

(ا) مصلحة التنمية القومية

(ب) خير الشعب والمصلحة العامة

(حـ) الأمن القومى

جماهير المسلمين علانية فى الصحف والجامعات ومراكز البحث العلمى ، رجاء الوصول إلى رأى سديد فى كل مشكلة وإن بدت إلى يومنا هذا غامضة مبهمة .

* * *

وبعد . . عزيزى القارئ . .

إن المباحث التى عرضناها عليك فى المقدمة برغم ما أردناه لها من توافق مع موضوع الكتاب ومستواه . . وما أردناه منها فى إنارة الطريق لك وكشف الأهداف التى أراد المؤلف التركيز عليها . . أقول . . برغم ذلك ، فإنها تجىء متواضعة تتوارى حياءً أمام المادة القيمة التى ضمها الكتاب فى أقسامه الأربعة . . التى يلمس القارئ فيها منهجاً علميًّا ملتزماً ، وثورة وطنية ودينية من أجل كشف خطط الغاصبين لبترول المسلمين ، وأسلوباً قويًّا واضح العبارات ، غزير المعانى قوى الدلالات . . ذلك أن

الكتاب أولا :

من تأليف أستاذنا المرحوم الدكتور « عيسى عبده » علم أعلام علماء الاقتصاد الإسلامى ، وإدارة الأعمال والمحاسبة . . وأحد أبرز رواد حركة الإصلاح المعاصرة الذين صنعوا عقل الشعب العربى والأمة الإسلامية .

والكتاب ثانياً :

يضم أغلب فصول رسالة الدكتوراه التى تقدم بها المؤلف لجامعة عين شمس فنال درجة الدكتوراه ، وقد جاوز عمره يومئذ سبعين عاماً . . وبعد أن كان قد مضى على اشتغاله بالتدريس فى الجامعات قرابة نصف قرن من الزمان ، وعاش حياة حافلة بالنجاح والأمجاد العلمية والعملية ، حتى انعقد له لواء الزعامة فى مجالات الاقتصاد السياسى والإسلامى ومراجعة الحسابات وإدارة الأعمال ، وتمكن من قلوب وعقول كل من سمعه ، أو وعى فكره محاضراً أوكاتباً . .

وكان عنوان الرسالة : « بترول العرب ودوره فى دعم الصناعات العربية » ، ومن المفهوم أن الرسالة الجامعية تكون متخصصة ، وعلى درجة عالية من الالتزام العلمى الدقيق الذى يجعلها غير

سائغة الفهم بين غير الجامعيين المتخصصين ، فما بالك برسالة أعدت لنيل درجة رفيعة علميًّا هى درجة الدكتوراه ؟ بل وفى موضوع كهذا الموضوع الذى لا يستقيم بغير تحليل الإحصاءات والنشرات النوعية والدوريات المتخصصة التى تعج بالمصطلحات .

كان طبيعيًّا إذن أن يكون هناك تعديل جوهرى فى المادة والفصول والمباحث بما يتلاءم والعنوان الجديد « بتزول المسلمين » . . وذلك فضلا عن مراعاة أن يكون الكتاب مفهوماً لكل المستويات . . منسجماً مع فكر كل قارئ . . محققا الفائدة من وراء انتشاره . . وياله من جهد عانيناه من أجل تحقيق هذه الغايات ! ! ثم إننا قد أضفنا بعض الهوامش التى رأينا فيها مزيداً من الفائدة فى شرح ما يتصل بموضوع الكتاب . . وقمنا بعد ذلك بمراجعته وربط أقسامه وفصوله ربطاً متوازناً دون تقصير . .

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يكون الكتاب وما أضفناه إليه ، من العلم الذى ينتفع به المسلمون ، وأن يجعل الله جزاء هذا الجهد رحمة على روح المؤلف وعملا صالحاً فى كفة حسناته يوم الحساب .

هذا وبالله التوفيق ومنه الحكمة والصواب .

أحمد إسماعيل يحيى

obeikandl.com

نور على نور

اللَّهُ نُورُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكٰوةٍ فِيهَا
مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ
دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ
يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِي
اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ
شَيْءٍ عَلِيمٌ ۞ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ
يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۞ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ
وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ
يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ۞ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ
مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ يَرْزُقُ
مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

obeikandl.com

هذا الكتاب[1]

يتكون هذا الكتاب من أربعة أقسام :

القسم الأول : هو ما أسهمنا به كإضافة إلى ما قاله الآخرون فى الموضوع وهذا ما نعتبره صلب الكتاب .

القسم الثانى : وهو مختارات من المراجع العربية والأجنبية التى وجدناها متصلة بموضوع الكتاب ، وليس لنا فيه من جهد إلا البحث والانتقاء .

القسم الثالث : يحتوى على معلومات أساسية عن البترول معروفة مسبقاً للمتخصصين ، وآعتبرنا إثباتها ضروريًا لكى يكون الكتاب وافياً فى موضوعه .

القسم الرابع : أوردنا به بعض الجداول الإحصائية عن اقتصاديات البترول ، التى تعتبر متممة وموضحة لما أوردناه خلال البحث من آراء ومعلومات .

* * *

القسم الأول : الذى نعتبره الإضافة التى ساهمنا بها فى هذا المجال ، فقد بدأنا بفصل عن « الدول العربية بين أحكام الدين والتقدم العلمى المعاصر » وتحدثنا فى هذا الفصل عن افتراق السلطان عن الثروة عند العرب ، فعندما كانت بريطانيا مثلا أغنى دولة ، كانت صاحبة أكبر سلطان ، وهذا فى الربع الأخير من القرن الماضى والربع الأول من القرن الحالى ، حتى دخلت فى دور الانحدار عقب خروجها من الهند سنة ١٩٤٧ .

الفصل الأول : عن الوضع الحالى وهو أن الثروة فى يد العرب ، والسلطان فى يد غيرهم حتى فى أرضهم .

---

(١) من المعلوم أن الرسالة الجامعية تكون متخصصة وعسيرة الفهم على القارئ العادى خاصة إذا كانت قد أعدت للحصول على درجة علمية عالية كدرجة الدكتوراه لذلك نقرر أننا قمنا بجهد كبير فى تعديل بعض المباحث والفصول وإضافة كثير من الهوامش والتعليقات وبذل المحاولات الجادة لتيسير المادة حتى صدر الكتاب – على هذه الصورة – والله نسأل أن يكون مافعلناه نافعًا .

أحمد إسماعيل يحيى .

وفى الناحية الأخرى نجد فى الدول الغربية افتراق الثروة عن الأمن ، إذ جرت العادة عبر قرون التاريخ أن الأمن يتحقق بالقدرات البشرية والمادية ، ولكن نجد أن أكثر الدول ثراءً لا يحس فيها المواطن بالأمن . . الأمن المادى والأمن المعنوى ، فعندما انقطع التيار الكهربائى عن نيويورك لمدة ساعات محدودة . . ساد الهرج والفوضى ولم يأمن إنسان على نفسه من عصابات الشر . . فهذا الأمن الذى تنعم به هذه البلاد . . سطحى .

فاستوى العالم المتقدم والمتخلف فى الحرمان من « الرفاهية والطمأنينة » ونتساءل عن أسباب هذا كله . . السبب واحد . . علة الضياع فى الأمة العربية ذات الثروة بدون سلطان ، وعلة الخوف فى الدول الغربية المتقدمة بدون أمن . . العلة واحدة . هى افتراق الدين عن الدنيا – هى الفصل بين نور السماء ونور الأرض . . ومن هنا كانت دلالة الآية التى افتتحنا بها الكتاب ، ووقفنا عند قول المفسر الألوسى فى تفسيره لفقرة منها هى قوله تعالى : (نور على نور) . . بأن الحياة الدنيا لا تصلح إلا على نورين يهديان للطريق السوى ، فأما أحدهما فهو نور الآيات التكوينية أو الكونية ، أى القوانين العلمية المستقرة فى خصوص الطاقة والمادة وجملة الوجود المشهود ، وأما النور الثانى فهو نور الآيات التنزيلية والأحكام والتعاليم التى جاءت بها الرسالات السماوية تباعاً .

وأوضحنا إهمال العالم العربى للإمكانات المادية التى يتمتع بها من ثروة طبيعية وموقع جغرافى وأن الإحصاءات والدراسات الميدانية تدل على أن الجانب الأكبر من فوائض البترول لا تستقر بين أيدى الشعوب المنتجة له ، وجئنا بأمثلة من آيات القرآن الكريم التى تعالج الحياة بشقيها المادى والمعنوى ، وبرهنا على أن كل المذاهب الاقتصادية التى يزاحم بعضها بعضاً هى مجرد محاولات وصل إليها كتّاب الاقتصاد بفكرهم . . وهى محاولات جديرة بالتقدير من حيث إنها اجتهاد محروم من نور السماء ، وهى فى الوقت ذاته جديرة بالإهمال إذا جرت الموازنة بينها وبين الضوابط الإلهية للنشاط الاقتصادى .

وأشرنا إلى ما وصل إليه بعض العلماء من غير المسلمين ، حين هداهم التفكير الهادئ إلى قدر ولو يسير من الحق الذى نراه مستقرا فى شريعة السماء مثل قول الأستاذ « فرانسوا بيرو » فى ضرورة التفرقة بين ما فى الإقليم المعين وما هو لهذا الإقليم المعين على حين جاء فى القرآن الكريم فى سورة البقرة (هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً) ، وعموم النص هنا يمنع من التخصيص ، بمعنى أن قوله تعالى (لكم) ، خطاب للناس جميعاً فالاتجاه إلى تعميم النفع إلى خارج الحدود قائم فى كتاب الله ولم يأت « فرانسوا بيرو » بجديد ، وما هذا الذى نقرره إلّا مثل شرود .

وفى الفصل الثانى : « تقدير الموقف الراهن » ذكرنا أهم الآثار المباشرة لأحداث حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، من ارتفاع أسعار البترول ، وتغير أساليب بيعه ، ثم اتهام العالم الغربى للعرب بأنهم السبب فى موجة التضخم الذى بدأ يتصاعد من أوائل عام ١٩٧٤ بسرعة جنونية مع زيادة سعر البترول زيادة لا تتناسب مع حجم التضخم ، وتحدثنا عن السلوك الاقتصادى الخاطئ لأصحاب الأموال العرب فى توظيف أموالهم فى شراء منشآت وسندات فى أسواق الغرب وعن الآثار الحتمية لما ساد سوق البترول وسوق التجارة الدولية من فوضى فى الأعوام التى تلت عام ١٩٧٣ من استنزاف الدول المنتجة للبترول لمواردها ، وزيادة كثافة الصبغة الاستهلاكية لواردات الدول المنتجة ، وجنوح الطبقات الغنية فى هذه الدول إلى مستويات من الرفاهية ، أضعفت الاستعداد لدى الجيل الجديد من الشباب لتلقى العلوم النافعة والتكنولوجيا الحديثة بوجه خاص ، وذكرنا اعتماد هذه البلاد التى تتمتع برخاء ظاهرى على القدرات البشرية المستوردة من أبسط الحرف والصناعات إلى أعلى الدرجات ، وما يترتب على ذلك من استغناء أبنائها عن كسب المعاش بإتقان الحرف والوظائف العامة ، ونبهنا إلى أن اقتصاد الغرب لن يظل مستعبداً للبترول العربى ، وذكرنا ما نشرته الصحف الأمريكية فى سنة ١٩٧٦ بمرور مائتى عام على استقلالها عن بريطانيا من دعوة الأمة الأمريكية إلى التعبئة الفورية لمواجهة حرب جديدة من أجل استقلالها عن العبودية لمنتجى البترول . . ولمزيد من الاهتمام ببدائل الطاقة الأخرى مثل الفحم والطاقة النووية وطاقة الشمس . ثم تحدثنا عن مشكلة تعدد القوميات وتعدد الجنسيات فى داخل الأمة العربية وضرورة الوحدة بينها كإجراء حتمى وأن الدول الأوربية تتجه إلى الوحدة تدريجيًّا بتوهين الحدود حين يطغى الاتجاه العكسى على عقول العرب فيتآمرون أو يتفقون مع خصومهم من أجل كيانات قومية هزيلة ، تنعم فيها القلة وتشقى الكثرة ويشتد التفاوت بين أجزاء الجسد الواحد وهو أمة العرب . . والحل العملى للخروج من هذا التفرق هو التغيير بالانتقال الهادئ من حال إلى حال بدعم السوق العربية المشتركة على حريات ثلاث :

١ – حرية تنقل الأفراد عبر الحدود السياسية .

٢ – حرية تنقل السلع بغير حواجز مصطنعة .

٣ – الحرية الثالثة (وهى محصلة الحريتين) هى حرية هجرة رءوس الأموال .

ونحن ندعو إلى التعاون بين الدول المنتجة للبترول والشركات والمنظمات الكبرى التى كسبت فى عالم البترول خبرة طويلة وثقافة بترولية رفيعة المستوى .

والشريعة الإسلامية تجيز صورتين لهذا التعاون :

إحداهما إجازة الأعيان والأشخاص ، فللدولة الإسلامية أن تستأجر أقدر الشركات وأكثر الخبراء دراية ، والصورة الثانية عقد الشركة بشرط ألا يقضى فى أمر والشريك العربى غائب ، وأن كلمته هى العليا مهما كان نصيبه من رأس المال ضعيفاً . . ثم جئنا فى هذا المجال بإشارة إلى الرائد الاقتصادى الكبير « محمد طلعت حرب » الذى أنشأ الصناعات الوطنية فى مصر ، وبدأ شريكا للإنجليز فى النسيج والطيران لاكتساب الخبرة ، وأنشأ بنك مصر حين اقتنع بأهمية التمويل والتحكم فى السيولة .

* * *

وفى الفصل الثالث « عن الاستعمالات البديلة للفوائض البترولية » ، ذكرنا أن القضية الرئيسية المطروحة فى هذه الرسالة ، تدور حول الموقف الراهن للفوائض المالية الناجمة عن استنباط البترول وتصديره ، تمهيدا للنظر فى كيفية الإفادة بهذه الفوائض على خير وجه ممكن عمليًّا ، بدلا من الأوضاع الحالية التى اتضح من الدراسة العلمية أنها فى غير صالح العرب ، وفى مجال تحريك رءوس الأموال المتراكمة والمسماة بالأرصدة ، كما أنه فى مجال التوجيه الجديد من هذه الإيرادات مع مطلع كل شمس . . نقول بأنه فى هذه المجالات مجتمعة ميدان فسيح للخبرة المالية المستندة إلى نظرة علمية شاملة وعميقة . .

ومن بين هذه الخبرات لخصنا مقالا للأستاذ « حسن عباس زكى » عن المخاطر التى تحيط برأس المال العربى ، ذكرنا منها أن تحويل الودائع من عملة إلى أخرى فى حالة انخفاض سعر إحدى العملتين يسبب خسائر كبيرة للدولة صاحبة الوديعة ، ولذلك تضطر لأن تبقى ودائعها مقومة بعملة واحدة تحت رحمة البنك المركزى للدولة المصدرة لهذه العملة ، والخطر الثانى يكمن فى صعوبة تحويل الودائع الكبيرة ليس فقط من عملة إلى أخرى ، بل من مصرف إلى آخر ، حيث تتناسب حرية الحركة عكسيًّا مع حجم الودائع ، بالإضافة إلى حرج موقف المصارف التى تقبل هذه الودائع الضخمة ، حيث تحاول المصارف دائماً الموازنة بين السيولة والربحية ، فازدياد حجم الوديعة يضعف موقف المصرف المودعة به ، ثم يذكر من هذه المخاطر الولاء المزدوج للمسئولين عن الإدارة المالية لرأس المال العربى وجلهم من الأجانب الذين يكون ولاؤهم الأول للوطن . . ويتعرض هذا المقال لما تشيعه الصهيونية عن مسئولية دول البترول العربية تجاه مشاكل الدول النامية الناتجة عن التضخم والكساد العالميين ، وأظهر فى هذا الشأن بالأرقام أن دخل دول البترول

يقل عن بعض أوجه الإنفاق الاستهلاكى للشعب الأمريكى على بعض السلع الجانبية كالخل وزيت الطعام والآيس كريم . .

ثم أورد إحصائية عن أوجه استخدام فائض مدفوعات دول النفط البالغ ٦٠ مليار دولار عام ١٩٧٤ وظهر من هذه الإحصائية أن غالبية هذا الفائض مجمد فى شكل ودائع فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية .

ويلفت المقال النظر إلى أنه برغم ثراء الدول العربية المنتجة للبترول ، فإن أموالها كلها مودعة فى الخارج بعملات أخرى غير عملتها ، ولم تستطع استغلال هذا الثراء فى جعل الدينار العربى عملة دولية كالدولار والمارك .

ويختم المقال بالمقترحات التى يراها صاحب البحث – الأستاذ « حسن عباس زكى » – وسيلة لاستثمار يعود بالنفع على البلاد العربية .

وقد علقنا على هذا البحث القيم ، وتعرضنا لعدم تقبل الدول الغربية لدخول رأس المال العربى إلى ميادين الصناعة فى أوربا وأمريكا فى حين تتقبل مشاركة رءوس أموال أخرى من دول غير عربية . .

* * *

وفى الفصل الرابع « بين عوامل الخوف وعوامل الرجاء » تحدثنا عن عوامل ثلاثة تجتمع على قدَر الأمة العربية ، وهى عوامل مدمرة لأية أمة مهما كان تاريخها حافلا بالأمجاد والانتصارات التى طفقت تتغنى بها حتى نسيت حاضرها . . وعددنا هذه العوامل ، وهى الترف الذى صرف بعض جماعات العرب عن دنياهم وعن آخرتهم جميعاً ، ثم ضياع الكثرة الكاثرة من أمة العرب فى متاهات الجهل والعجز ، والغفلة عن حقيقة الأخطار التى تدبرها السياسة الدولية للثروة البترولية وأصحابها .

ومن هذه المؤامرات ما حدث فى إسرائيل إبان الفضيحة المالية التى نسبت إلى رئيس وزراء إسرائيل السابق وزوجته قبل الانتخابات ببضعة أسابيع بحجة إيداع الزوجة (٢٠ ألف دولار) فى أحد البنوك الأمريكية وهو ما يخالف قوانين النقد الإسرائيلية ! فهل كانت هذه إحدى مناورات كسب الوقت لتغيير الحكومة والمجىء بحكومة أخرى تبدأ الطريق فى المفاوضات من أوله ؟ وهل التبرعات الصهيونية والاعتمادات الحكومية الأمريكية التى تبلغ نحواً من أربعة آلاف دولار فى العام الواحد وتتجه شرقا ألوف الأميال إلى إسرائيل . . هل تعتبر هذه الأرصدة حلالا والعشرين ألف

دولار حراماً ؟ وإذا أصدر بلد عربى منتج للبترول قانوناً لتحريم إيداع أمواله خارج أرضه . . هل تسكت الولايات المتحدة الأمريكية مثلما سكتت فى مواجهة إسرائيل ؟ ثم لفتنا النظر إلى ما يحدث فى الغرب من تكامل اقتصادى يمهد لوحدة سياسية كما يحدث فى دول السوق الأوربية المشتركة . . يقابل هذا ما يحدث فى بلاد المشرق العربى من جرائم ، أو ما يعرف بالحدود السياسية وحواجز العملة ، وجواز السفر ، وتصريح العمل . . والمفارقة واضحة بين الدعوة الثابتة من قرون مضت فى بلاد أوربا وأمريكا إلى الوحدة فيما بينها ، حتى إذا جاء دور العرب انعكس الاتجاه وأصبحت الوحدة جريمة يجازى عليها من يحاول الاقتراب منها ، ومن أبسط ألوان الجزاء إقصاء الحاكم ، أو مصادرة الرأى الحر ، والتصفية الجسدية عند الضرورة .

وهناك محاولات مخلصة لا تلقى أذناً صاغية أو قلباً واعياً من بعض الشعوب الغافلة عن مصالحها للوحدة الشاملة على أساس القارة ، أو اتفاق اللغة ، ونادراً ما تجد الدعوة إلى الوحدة الدينية استجابة .

والقصد البعيد أو الاستراتيجية الثابتة للسياسة الدولية تتلخص فى فتح جبهات متعددة تصرف العرب عن كل عمل جاد داخل أرضهم ، وتستنزف جهودهم فى محاولة إطفاء نار الفتنة كلما شبت ، وتستنزف مواردهم فى شراء الأسلحة .

ونحن فى هذا المقال لا ندعو إلى اليأس ، بل عندنا إضافة لعلها تصلح اقتراحاً أو مادة للفكر ، ومنها حاجة الأمة العربية إلى تصحيح فهم العقيدة ، والربط بين النشاط الدنيوى والحساب فى الآخرة وإعادة النظر من جديد فى التراث وفهمه . . ومن مفهوم الجهاد عند الإمام « السرخسى » تحريم المبادلات والمعاملات التجارية بين المسلمين وأعدائهم فى كل مادة تصلح لإثارة الحروب .

* * *

وفى الفصل الخامس عن « البترول كمصدر للطاقة وبدائله » تحدثنا عن مصادر الطاقة المعروفة فى العصر الحالى وأشدها تأثيراً وهى الطاقة النووية ، وإن أصل كل أشكال الطاقة هى الشمس ، وهى كتلة من الطاقات الذرية أو قنبلة هيدروجينية هائلة دائبة التفجير ، ثم العلاقة بين الطاقة والذرة ، تلك العلاقة التى كشفت عنها نظرية النسبية ، ثم تطورات استخدام هذه النظرية لتغيير قوانين الحركة المستقرة من عهد « نيوتن » حتى تم تفجير القنبلتين الأولى والثانية فى سنة ١٩٤٥ ، وإلى أن استقر الوضع الآن على استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض الحربية والسلمية ، ثم تحدثنا

عن استخدام الفحم فى توليد الطاقة من البخار المضغوط ، وتفوق مكنات الاحتراق الداخلى التى تعمل بالبترول فى الحرب العالمية الأولى ، ثم اتجاه البلاد الصناعية القديمة إلى البلاد المنتجة للبترول ، والخلاف بين هذه الدول حول استغلال منابع البترول .

وتحدثنا عن تفوق البترول على الفحم كمصدر للطاقة ، وساعد على ذلك استخدام المحركات التى تستهلك البترول لتوليد الطاقة الميكانيكية دون توسيط الطاقة الكهربائية كمحرك للسيارة والطائرة . .

وتحدثنا عن مصادر الطاقة البديلة للبترول ، فذكرنا « رمال القار » التى يستخرج منها الزيت وصعوبة إنتاج الزيت بهذه الطريقة وزيادة نفقاته .

ثم تحدثنا عن « زيت السجيل » الذى يستخرج من حجر السجيل القارى بعد تسخينه إلى درجة حرارة عالية تصل إلى ٩٠٠ درجة فهرنهايت ، ومازالت صناعة هذا النوع من الزيت تجرى فى مصانع تجريبية ، وتعتبر تكاليف استخراجه باهظة بالإضافة إلى ضخامة حجم المخلفات الصناعية وكميات الماء الهائلة التى تتطلبها .

وذكرنا بعد ذلك الغاز الطبيعى الذى يغطى حاليًا حوالى ٣٣٪ من استهلاك الطاقة فى الولايات المتحدة الأمريكية و ١١٪ من استهلاك الطاقة فى أوربا الغربية .

ويجىء ذكر الفحم الذى يساهم بثالث إمدادات الطاقة فى العالم ، وتبلغ احتياطياته عشرة أضعاف احتياطى النفط ، ويتم معالجته تكنولوجيًا لتحويله إلى سائل وغاز وينتظر أن يغطى الغاز المصنع من الفحم ٢٥٪ من حاجة الولايات المتحدة الأمريكية سنة ٢٠٠٠ وتسير باقى دول العالم التى لديها احتياطيات هامة من الفحم نحو زيادة إنتاجها وتطوير تحويله إلى سائل وغاز .

ثم تحدثنا عن الطاقة النووية وازدياد أعداد المفاعلات الذرية فى العالم ، حيث بلغ عددها ١٢٠ مفاعلا فى نهاية عام ١٩٧٢ بطاقة قدرها ٤٥٥٠ ميجاوآت ، منها ٤٣ مفاعلا فى الولايات المتحدة الأمريكية . . ومن أهم ما رأينا لفْت الانتباه إليه فى هذا المجال هو بدء اهتمام شركات الزيت العالمية فى دخول ميدان الطاقة النووية قبل عام ١٩٧٠ ، وهى تمتلك حاليًا ٥٥٪ من احتياطى اليورانيوم فى الولايات المتحدة الأمريكية و ٤٨٪ من احتياطى العالم.وبرغم أن معدل تكلفة المصانع النووية تزيد عن ١٠٪ ، ٢٠٪ عن مثيلها من الطاقة المنتجة بالفحم أو البترول فإن النفقات الإدارية فى المصانع النووية أقل كثيراً ؛ ويقابل ذلك تدخل العوامل السياسية فى الاعتماد على هذا النوع من الطاقة بالإضافة إلى ضخامة النفقات الرأسمالية ، وعوامل تلوث البيئة ، وذكرنا

الطاقة الشمسية واستغلالها فى الاستعمالات المنزلية فى البلاد المشمسة ، والأبحاث القائمة والمخطط لها لنقل أشعة الشمس إلى الأرض بدون انقطاع ، وتحدثنا عن الحرارة الجوفية ، ولا تزال نسبة الطاقة المستمدة من هذه المصادر ضئيلة ، وتستعمل فى توليد الكهرباء وفى التدفئة المركزية . .

وتحدثنا عن تطوير المصادر البترولية فذكرنا تطوير المصادر البترولية غير العربية فى منطقة بحر الشمال والمناطق القطبية الشمالية ، وسواحل أمريكا الجنوبية وغيرها بالإضافة إلى زيادة الإنتاج فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن الأنظار كلها تتركز فى المنطقة العربية لغزارة الإنتاج فيها وقلة تكاليفه وجودة الزيت بها .

وما خرجنا به من هذا الفصل يتلخص فى :

عدم وجود احتياطى جديد من النفط بقدر يكفى لتلبية الطلب المتزايد عليه ، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية كمستورد رئيسى للنفط ، وانخفاض الإنتاج الأمريكى مما سيؤدى إلى زيادة كبيرة فى الاستيراد .

وستواجه الدول العربية فى نهاية هذا القرن زيادة حاجتها من البترول كطاقة ومادة خام ، حيث سيتضاعف عدد السكان حين ذاك فى وقت يبدأ النفط فيه بالتناقص ، فعليها الإعداد لتطوير مصادر جديدة للطاقة بحيث تتجمع لها بالتدريج خبرات تكنولوجية فى هذا المجال .

وبالنسبة للشركات البترولية ، فقد بدأت تنوع فى مجالات أعمالها فأصبحت شركات طاقة ، وأوجدت زيادة الأسعار ظروفاً اقتصادية أكثر مواتاة لتطوير المصادر البديلة والاقتصاد فى استعمال النفط ، وكذلك فإن زيادة العائدات العربية من النفط هى الفرصة الملائمة للوقوف فى وجه المحاولات لتوجيه هذه الأموال لاستثمارات تخدم حاجات الاقتصاد فى الدول الصناعية الكبرى ، وذلك بالاستثمار داخل الدول العربية نفسها بالتصنيع وتوسيع القواعد الاقتصادية المؤدية إلى تنويع مصادر الدخل بها .

* * *

وفى الفصل السادس بعنوان « دول البترول تواجه حرب الاستنزاف » لخصنا خطابا هامًّا للرئيس الجزائرى « هوارى بومدين » فى افتتاح مؤتمر القمة لدول الأوبك (مارس ١٩٧٥) ، وتقريراً تقدم به خبراء البترول بالمملكة العربية السعودية لمؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى « مؤتمر الشمال والجنوب بباريس أبريل ١٩٧٦ »

وفى خطاب الرئيس الجزائرى تحدث سيادته عن حقوق الدول النامية فى ثرواتها الطبيعية ،

ونظرة الدول الغربية لهذه الحقوق من قولهم بأن البترول ملك على الشيوع بين الناس قاطبة . . وهذا المفهوم لا ينطبق على الثروات الطبيعية للدول الصناعية ! ثم طالب سيادته بالعمل الجماعى لدول الأوبك ، للتخلص من تبعية سوق البترول للدول الصناعية فى الوقت الذى تسلك فيه الدول مسلكاً يؤدى بها إلى الاستغناء عن بترولنا ذات يوم .

وذكر سيادته أن تصريحات بعض المسئولين الغربيين تؤدى إلى التساؤل عما إذا لم يكن الهدف من ذلك هو اختلاف أسباب لإعداد الرأى العام العالمى لفكرة عدوان محتمل ضد البلدان المصدرة للبترول ، إذا ما حاولت مجرد تنظيم إنتاجها . .

أما تقرير خبراء المملكة العربية السعودية فقد ورد به أن احتياطيات البترول من زيت وغاز لن تدوم أكثر من ٤٠ سنة ، وأن السعودية لن تنساق وراء خطط الغرب التى تستهدف إنضاب احتياطيات الأوبك بمعدلات تفوق استخدام احتياطيات أمريكا وبحر الشمال بعدة أضعاف ، ثم طالب التقرير بالإلغاء المطرد لتبذير النفط واستخدامه غير الفعال فى البلدان المتطورة . .

* * *

وفى **الفصل السابع** عن « تواريخ ذات دلالات فى مجرى الأحداث » ألقينا نظرة فاحصة على أحداث التاريخ الحديث والمعاصر من حيث تتابعها وصلتها بتنفيذ المخطط الهادف إلى اعتصار الأمم النامية واستنزاف خاماتها وبترولها مع الإفادة من موقعها لصالح الدول الصناعية دون شعوب الدول النامية ، وأخصها تلك التى تمد العالم بأكبر قدر من حاجته إلى البترول ، ومن هذه التواريخ الهامة أحداث أثرت فى تاريخ المشرق العربى ، ولم يكن من المصادفة أن تجتمع فى عام ١٨٥٦ وهى : مولد القانون الدولى العام ، لأول مرة بعد أن كان اسمه (القانون العام للأمم المسيحية) ، وفى هذا العام قبلت تركيا أو « الدولة العثمانية » لكى تنتفع بأحكام هذا القانون ، حيث كانت تركيا قد بدأت فى مراحل الضعف والوهن ، وبدأ التآمر على اقتسام أطرافها الممتدة فى أوربا وآسيا وأفريقيا ، يدخل ضمن المخططات الاستعمارية التى ترسم سياساتها للمدى البعيد . . وجئنا فى هذا الصدد برأيين لاثنين من كتاب الغرب الذين تحملهم الأمانة العلمية على المصارحة ، فيذكر الأول أن مصادر القانون الدولى ثلاثة ، من بينها اجتماع الأمم المسيحية على كراهة الإسلام ، ووقف زحفه على بقعة جديدة من الأرض ، ويذكر الكاتب الثانى أن الرابطة الدينية بين الدول المسيحية فشلت فى أن تحقق السلام بين شعوبها ، بل حل محلها تكتلات إقليمية وعسكرية ومذهبية . . فى حين أن الإسلام نجح فى إيجاد رابطة عقدية لا تتبدل حتى وإن شابتها

شوائب سطحية . . . والحدث الثانى الذى اجتمع فى عام ١٨٥٦ هو « فرمان ١٨٥٦ » ، الخاص بقناة السويس الذى أصدره الخديو سعيد « لفرديناند دى لسبس » ، والحدث الثالث الكشف عن البترول لأول مرة فى بعض البلاد الأوربية والأمريكية . . وتحدثنا عن الرابطة بين هذه الأحداث الثلاثة لننبه الأمة العربية إلى التخطيط الطويل المدى ، الذى يدبره العالم الغربى للاستفادة بخيرات المشرق العربى ، حيث حدثت الحرب العدوانية فى عام ١٩٥٦ ، من الجهة ذاتها التى تزعمت حركة القضاء على الدولة العثمانية قبل مائة عام بالضبط .

ثم تحدثنا عن سلسلة من التواريخ التى تشابهت وتتابعت ولكن فى موكب عدوانى واحد ، أما هذه التواريخ فهى ١٨٩٧ ، ١٩٠٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٦٧ .

وذكرنا نبذة عن كل تاريخ من عقد أول مؤتمر صهيونى فى بازل عام ١٨٩٧ ، وبعده بعشر سنوات عقد مؤتمر عالمى للاستعمار فى لندن ، الذى انتهى إلى ضرورة القضاء على الرابطة التى تربط شعوب الشريط الساحلى لشمال أفريقيا (الدولة العثمانية) ، لكى تتمكن الدول الاستعمارية من غزو الأسواق الأفريقية ، ثم بعد أربعين عاماً صدر قرار تقسيم فلسطين ، وهو نواة المأساة التى يواجهها العالم العربى الآن ، ثم ما حدث من تثبيت الوجود غير الشرعى للعصابات الصهيونية واعتراف الدول الكبرى بدولة إسرائيل فى عام ١٩٤٨ .

وفى عام ١٩٦٧ تكررت مأساة ١٩٥٦ بصورة بشعة تتلخص فى إدخال الغش والخداع عن طريق السفراء .

وانتهينا فى هذا الفصل إلى حقيقتين :

إنه لا مكان للكيانات الصغيرة فى المعترك الدولى بأوضاعه الراهنة ، مما يوجب على الدول العربية الوحدة والتماسك فيما بينها . . وإن البترول وفوائضه المالية وهما من نعم الله على أرض العرب ، يحتلان مركز الصدارة فى المعدات والأسباب المؤدية إلى رفع الكفاة الإنتاجية والقدرة على الدفاع عن أرض الوطن .

* * *

وفى القسم الثانى من هذا الكتاب الذى اشتمل على مختارات من المراجع العربية والأجنبية التى وجدناها متصلة بموضوع الكتاب . . فى هذا القسم جئنا بعدة مباحث . .

فى الفصل الأول : جئنا ببيان نعتقد أنه غير مسبوق عن التواريخ الهامة المؤثرة فى صناعة البترول على مستوى العالم مرتبة ترتيباً زمنيًّا . . من تاريخ البدايات الأولى للكشف عن البترول ، والامتيازات الهامة لاستغلاله ، والأحداث المؤثرة فى إنتاجه وتسويقه واستخدامه . ثم جئنا بنص الامتياز الذى منحه شاه « إيران » إلى المغامر الإنجليزى « وليم نوكس دارسى » عام ١٩٠١ كأول امتياز يعطى المستغل الأجنبى حقوقاً لا يحلم بها . حتى إن كاتباً محايداً قال عنه إن أغرب امتياز من نوعه فى تاريخ الأزمنة الحديثة .

وفى الفصل الثانى : عرضنا لشركات البترول العالمية وتحكمها فى الدول المنتجة والمستهلكة ، فذكرنا تاريخ الشركات العالمية الكبرى السبع واستثماراتها فى جميع أنحاء العالم وفروعها التى تنشئها لإدارة عمليات معينة كالتسويق والتوزيع والتكرير واستغلال الصلة بينها وبين هذه الفروع للضغط على الدول المنتجة حتى تضطرها للخضوع . . وكذلك الحرب بين الشركات والدول المستهلكة وكيف توزع هذه الشركات السوق العالمية بينها .

وفى الفصل الثالث : نتكلم عن « الاحتكار العالمى لسوق البترول » حين كان أشخاص قلائل هم الذين يسيطرون – فى أيام الاستعمار الذهبية – على مقدرات ثروات الدول النامية ، وكان من هؤلاء المغامر الهولندى « هنرى ديترنج » ، الذى كون أكبر احتكار عالمى للتحكم فى البترول ، وذكرنا كيف اتفق الثلاثة الكبار فى عالم البترول فى « أكناكارى » بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٢٨ ، فيما سمى (باتفاق النوايا) وتضمن سبع بنود خلاصتها ألا تتنافس هذه الشركات فيما بينها ، ثم انضمت إليه باقى الشركات البترولية الكبيرة ، والصغيرة .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ، جرت محاولات كثيرة لتحطيم قاعدة حساب تكاليف الشحن الواهية من خليج المكسيك فنشأ السعر المعلن لتحتسب على أساسه حصة الحكومة فى الدول المنتجة للبترول وأصبح قاعدة جديدة لا تستطيع أن تحطمها أية دولة مهما كان إنتاجها ، وذكرنا فى خاتمة هذا الفصل نبذة تدعو للدهشة عن تطور أسعار البترول العربى ، حيث كانت حركة السعر تتناسب عكسيًّا مع زيادة الإنتاج ، كما استخدم تخفيض السعر لزيادة الضغط على الدول المنتجة ، ثم ذكرنا طريقة توزيع ثمن برميل البترول بين الشركة والدولة المنتجة حيث كانت هذه الشركات تحصل على نصيب الأسد . . وعن القيود التى تضعها الولايات المتحدة الأمريكية على البترول العربى للحد من منافسته للبترول الأمريكى .

وفى الفصل الرابع : عن « تطور تسعير البترول » وكيف كانت الشركات العالمية تتحكم فى سعر البترول لصالحها . . فشرحنا نظام النقطة الأساسية ، حيث كان سعر البترول يحسب على أنه مشحون من خليج المكسيك ، وكانت الأسعار تتزايد كلما اتجهنا بعيداً عنه بصرف النظر عن مكان استخراجه ، ثم تعدل هذا النظام إلى تحديد نقطة أساس جديدة عام ١٩٤٥ فى الخليج العربى .

وفى الفصل الخامس : « الشركات العالمية الكبرى وموقفها من احتكار صناعة البترول » ، وهذه الشركات السبع منها خمس أمريكية ، ونلاحظ أن درجة سيطرة الشركات الأمريكية على البترول فى بلاد العالم ، أكبر من تركيز هذه السيطرة على البترول داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وتتفاوت النسبة التى تتحكم فيها هذه الشركات على صناعة البترول حسب المراحل المختلفة لهذه الصناعة من إنتاج وتكرير وتسويق ونقل . . إلخ ويعرض المبحث لنشاط هذا الأحتكار فى المناطق البترولية المختلفة ومقدار تحكمه فيها .

وفى الفصل السادس : «قصة تأميم البترول الإيرانى» مقدماته وأسباب فشله.. ذكرنا كيف اجتمع الاستعمار مع أباطرة المال للقضاء على الدكتور « محمد مصدق » بطل أسطورة التأميم وقد اخترنا التأميم لبترول إيران لأنه كان أول عمل من هذا النوع وقت أن كانت فيه شعوب الشرق كله تخضع اقتصاديًّا لسيطرة الغرب . . ولهذا تابعنا مقدمات التأميم من قانون سنة ١٩٤٧ الذى طالب الحكومة الإيرانية باستعادة الحقوق الوطنية فى الزيت ، والاتفاق الإضافى الذى أعطى إيران حقوقاً ومزايا أكثر ، ومعارضة الرأى العام الإيرانى لهذا الاتفاق ، ثم ظهور الدكتور « محمد مصدق » وتوليته الحكم ، ثم إعلانه التأميم والنزاع الذى حدث بين إيران وبريطانيا أمام محكمة العدل الدولية ، ثم كيف قاومت الاحتكارات العالمية التأميم حتى قيام الانقلاب العسكرى بقيادة الجنرال « زاهدى » الذى أبرم اتفاقاً مع مجموعة من الشركات البترولية الأجنبية فيما عرف باسم الكونسورتيوم أوردنا تفاصيله فى هذا الفصل .

وفى الفصل السابع : من هذا القسم الذى خصصناه لأحداث استخدام العرب للبترول كسلاح سياسى واقتصادى قبل حرب رمضان فى أثناء هذه الحرب من تفجير أنابيب البترول فى سوريا عام ١٩٥٦ ، ومنع البترول عن الدول التى ساندت إسرائيل عقب عدوان ١٩٦٧ واستغلال الأرصدة العربية لمساعدة دول المواجهة ، ثم الحظر البترولى فى أثناء حرب رمضان الذى

كان له أكبر الأثر فى وقوف دول العالم بجوارنا وجئنا بنصوص قرارات مؤتمرات وزراء « دول البترول العربية ودول الأوبك » .

وفى الفصل الثامن : ذكرنا قصة قيام منظمتى الأوبك ، ثم الأوبك وأثر هاتين المنظمتين فى خضوع الشركات والدول المستغلة لمصالح الدول المنتجة .

* * *

وفى القسم الثالث : الذى يضم أربعة فصول سجلنا فيها المعلومات الأساسية عن البترول التى رأينا ضرورة إثباتها فى هذا الكتاب ، بدأنا بذكر أنواع البترول وطرق قياسه ، ثم جئنا بطرف عن قصة ظهور البترول وكيف وأين تتكون حقوله ؟ ثم عرضنا لعمليات الكشف عن البترول ومخاطره ، وتكلفة الكشف عنه ، وإعداد الحقول للإنتاج ، ثم عمليات التكرير والنقل والتسويق .

وخصصنا فصلا ذكرنا فيه معلومات عن اقتصاديات الدول العربية المنتجة للبترول ، ثم جئنا بشىء من المصطلحات المستخدمة فى صناعة البترول وجداول بمعاملات التحويل فى الصناعة .

وفى الفصل الأخير من هذا القسم جئنا بنص لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شأن الثروة البترولية .

* * *

أما القسم الرابع : والأخير من هذه الرسالة ، فقد جعلناه خاصًّا بجداول إحصائية عن البترول وإنتاجه وتسويقه والدول المنتجة والمستهلكة وكل ما يتعلق بموضوع الكتاب من إحصائيات . . وفى النهاية ذكرنا تعريفاً لصناعة البتروكيماويات وتقسيما لأهم منتجاتها . .